مسائل الخلاف النحوية والصرفية
في كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي
دراسة وصفية تحليلة

الباحث/عايض محمد علي عيبان القحطاني
باحث في الدراسات اللغوية

ملخص الدراسة:

يدرس هذا البحث أهم مسائل الخلاف النحوية والصرفية في كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد، لمهذب الدين المهلبي، ويعرض أقوال العلماء في المسألة، ويبين رأي المؤلف فيها، ويصف منهجه في تناول مسائل الخلاف.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، والصلاة والسلام على محمد بن عبدالله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن مما منّ الله به علينا أن أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، وحين فهمه العرب وقت نزوله، وقفوا على آياته، وأنصتوا إلى بلاغته، إذ بهرهم بفواصله، وأسرهم بإعجازه، وأخذهم بإحكامه.

وكان من صور الاهتمام بهذا القرآن العظيم أن أقبل علماء العربية إلى تدريس اللغة والنحو والصرف والبلاغة؛ لتدبر آياته، وتفسير معانيه، ومعرفة أسراره، وفهم مقاصده، وإدراك فصاحته، أما حفظه فقد تكفل الله به، فقد قال:" إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون".

وقد بلغ من تفنن علماء العربية في تدريس النحو وغيره، أن نظموا في كل فن منظومة شعرية؛ ليسهل على الطلاب حفظها، ومدارستها، ومن بين هذه المنظومات نظم الفرائد وحصر الشرائد لمهذب الدين مهلب بن حسن المهلبي المتوفى سنة ٥٨٣هـ، وقد تولى شرحها بنفسه.

وقد صدر الكتاب بتحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين عام ١٤٢١هـ، ولما بقي الكتاب غير مدروس، وردت فكرة دراسة مسائل الخلاف النحوية والصرفية فيه، وعسى أن ينفع الله بها.

حيث يهدف البحث إلى تحقيق أمور منها:

١-اختيار أهم مسائل الخلاف النحوية والصرفية.

٢- إبراز رأي المؤلف في مسائل الخلاف إن كان له رأي.

٣-عرض أقوال العلماء في مسائل الخلاف باختصار.

٤- بيان منهج المؤلف في تناول مسائل الخلاف.

أما منهج البحث فإنه يشتمل على:

١-المقدمة.

٢- التمهيد، وفيه:

أ-التعريف بابن المهلبي.

ب- التعريف بكتابه نظم الفرائد وحصر الشرائد.

ج-منهج المهلبي في تناول مسائل الخلاف.

٣- مسائل الخلاف النحوية والصرفية.

٤- الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

٥- فهرس المصادر والمراجع.

٢- التمهيد:

أ-**التعريف بابن المهلبي:**[١]

هو أبو المحاسن مهذب الدين مهلب بن الحسن بن بركات بن علي بن المهلب بن غياث بن سليمان بن القاسم المهلبي المصري النحوي اللغوي الأديب. قيل إنه ولد سنة ٥٤١هـ تقريبا[٢]، وقيل إنه توفي في حدود سنة ٥٧٥هـ[٣]، وقيل سنة ٥٨٣هـ[٤].

ب- **التعريف بنظم الفرائد وحصر الشرائد:**[٥]

يعد كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد من الكتب المهمة في بابها، حيث نظم المهلبي ٩٩ بيتا تشتمل على أبواب النحو والصرف المشهورة، تسهيلا للطلاب، واختصارا للعلم، ثم قام بشرحه بنفسه، ففسر الألفاظ، وبين المقصود، وقرب المعاني بأسلوب سهل، وطريقة واضحة.

كما اعتنى المهلبي في شرحه على الاستشهاد بالسماع حيث استشهد بالدرجة الأولى بالقرآن الكريم، وبقليل من القراءات القرانية، ثم بالشعر وهو حينا ينسبه إلى قائله، وحينا يهمله، وقد يكون لمجهول.

ج -**منهج المهلبي في تناول مسائل الخلاف:**

لم يلتزم المهلبي في نظمه وشرحه بمنهج محدد في إيراده لمسائل الخلاف، أو تناوله لها، ولم يوضح لنا طريقته، أو يبين منهجه فيها.

وبعد دراستي لمسائل الخلاف التي أورده المهلبي وجدتها تقدر بإحدى عشرة مسألة فقط، اخترت منها تسع مسائل؛ لقوة الخلاف فيها، أو شهرته. ولعل أهم ما لاحظته في منهجه في تناول مسائل الخلاف ما يلي:

١-نص على بعض مسائل الخلاف في النظم، مثل قوله: "وصرف وترك الصرف قد قيل في الاسم"[٦]، وقوله: "له قصر ممدود وقد قيل ضده"[٧]، وقوله: " والثلاثي ومندوب الترء"[٨].

---

[١] ينظر: إنباه الرواة: ٣٣٤/٣، نظم الفرائد:١٥-١٧

[٢] ينظر: نظم الفرائد: ١٥.

[٣] هدية العارفين: ٤٨٥/٢.

[٤] ينظر: نظم الفرائد: ١٥.

[٥] ينظر: نظم الفرائد: ٣٧

[٦] نظم الفرائد: ١٨٧

[٧] المرجع السابق: ١٨٧

[٨] المرجع السابق: ١٥١

٢- إذا لم ينص على الخلاف في النظم فإنه يذكره في الشرح، مثل قوله:" وأما حاشى فتقول فيها: قام القوم حاشى زيدٍ، والمبرد يجيز النصب بعدها"[١].

٣-ينسب أقوال العلماء إلى أصحابها، مثل قوله: "جاز عند سيبويه"[٢]، " وهو مذهب الأخفش"[٣]، " خلافا للكسائي"[٤].

٤- ينسب القول إلى المذهب، مثل: "فأهل البصرة يجيزونه"[٥]، "وأهل الكوفة يجيزونه"[٦]، " وهو جائز عند الكوفيين"[٧]، " وأهل البصرة يروون"[٨].

٥- يذكر رأيه وترجيحه في بعض المسائل، مثل: " وأما قولي (له قصر ممدود) ففي مثل قول الشاعر : " لابد من صنعا وإن طال السفر"، وهو كثير في شعر العرب جدا"[٩].

٦- إذا أورد الخلاف في المسألة فإنه لايكرره، إلا مرة واحدة، حيث كرر مسألة إعمال اسم الفاعل دون اعتماده على شيء، في أحكام الفعل وعمله تارة، وفي المواضع التي ينقص اسم الفاعل فيها عن فعله تارة أخرى. [١٠]

٧- يرجح من الأقوال ما يراه أقرب إلى الدليل، إما للنقل، أو العقل، دون التعصب إلى مذهب معين، مثل قوله: " وصرف وترك الصرف قد قيل في الاسم"[١١]، حيث رجح قول الكوفيين في هذه المسألة بعد أن رجح قول البصريين في مسألة صرف (أفعل من) في ضرورة الشعر[١٢].

٨- وافق البصريين في أكثر المسائل الخلافية التي أوردها.

٩- لم يذكر المصادر التي أخذ عنها أقوال العلماء.

---

[١] المرجع السابق: ١٨٢

[٢] المرجع السابق: ١٣٢

[٣] المرجع السابق: ١٣٢

[٤] المرجع السابق: ١٣٥

[٥] المرجع السابق: ١٥٢

[٦] المرجع السابق: ١٩٠

[٧] المرجع السابق: ١٨٨

[٨] المرجع السابق: ١٩٠

[٩] ينظر: نظم الفرائد: ١٨٨.

[١٠] ينظر: نظم الفرائد: ١٣٢.

[١١] ينظر: نظم الفرائد: ١٩٠.

[١٢] ينظر: نظم الفرائد: ١٩٠.

١٠- لم يتوسع في إيراد الخلاف في المسائل، وقد يكون ذلك للاختصار.

٣- مسائل الخلاف النحوية والصرفية:

- مسألة ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية:

قال المهلبي :"وأما معنى الصرف فهو أن تصرف الفعل الذي بعد الواو عن العطف على الفعل الأول إلى الفعل الأول إلى العطف عن تأويل المصدر و ذلك نحو قولك :لا تأكل السمك وتشرب اللبن ..لأن الفعل الأول منهي عنه والثاني ليس كذلك فكأنه صرف عن جهة معناه وهذه عبارة الكوفيين " [١]

اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية على قولين :

القول الأول: أن الفعل المضارع منصوب على الصرف، وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لايحسن تكرير العامل فيه فلا يقال :لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأن المراد بقولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم الأول ونصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين، وهو قول الكوفيين[٢].

القول الثاني: أن الفعل المضارع منصوب بأن المضمرة؛ لأن الأصل في حروف العطف ألا تعمل، وإنما لمّا قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقرير أن لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وهو قول البصريين [٣]

القول الثالث: أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وهو قول أبي عمر الجرمي [٤] [٥].

نص المهلبي في نظمه على الصرف، وهو قول الكوفيين، وأما أميل إليه هو قول البصريين.

---

[١] نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١٠١ .

[٢] ينظر: الإنصاف: ٥٥٥/٢-٥٥٧، الخلاف بين النحويين: ٢٧٥ .

[٣] المرجع السابق : ٥٥٦/٢

[٤] أبو عمر الجرمي : هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي، أخذ عن أبي عبيدة، وأخذ عنه المبرد، له كتاب الأبنية وكتاب التثنية، ت ٢٢٥هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات: ١٤٤/١٦، بغية الوعاة: ٨/٢.

[٥] المرجع السابق : ٥٥٦/٢

– مسألة إعمال اسم الفاعل دون الاعتماد على شيء:

قال المهلبي :(وأما قولي : "وعلى عمدة وغير اعتماد " فاحترز ايضا من اسم الفاعل ؛ لأنه لا يعمل عند سيبويه حتى يعتمد على ما قبله من استفهام أو نفي أو صفة أو غير ذلك ، فنقول في الفعل : زيدًا ضربت ، وأزيدًا ضربت ؟وتقول في اسم الفاعل : أضاربٌ أخواك زيدًا حسب ، على مذهب سيبويه وعند الأخفش يعمل معتمدًا وغير معتمد كالفعل)[1] .

اختلف النحاة في إعمال اسم الفاعل دون الاعتماد على استفهامٍ أونفي غيرها على قولين :

القول الأول : جواز إعماله ، وهو قول الكوفيين ، ووافقهم الأخفش [2] [3].

القول الثاني : منع إعماله ، وهو قول البصريين [4].

احترز المهلبي عند بيان أحكام الفعل وعمله من إعمال اسم الفاعل إشارةً الى موافقة البصريين في منعهم من إعمال اسم الفاعل دون الاعتماد على استفهام أو نفي أو غير ذلك.

وهو ما أميل إليه هو قول البصريين.

– مسألة ترخيم الاسم المضاف:

قال المهلبي :"فإن المضاف وهو الأول من قولك : يا غلامَ زيدٍ ل يجوز ترخيمه "[5].

اختلف النحويون في ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه على قولين:

القول الأول: جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه[6] .

القول الثاني: منع ترخيم المضاف [7].

واحتج المجيزون بقول الشاعر[8]:

---

[1] نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١٢٦.

[2] الأخفش: هو سعيد بن مسعدة، أخذ عن سيبويه، وقرأ عنه الكسائي الكتاب، له معاني القرآن، والمقاييس في النحو، ت٢٢١هـ.

ينظر أخبار النحويين البصريين١/٤٠، بغية الوعاة: ٢٥٨.

[3] ينظر: الخلاف بين النحويين: ٣٥٨، شرح الأشموني: ٢/٢١٦.

[4] ينظر: الخلاف بين النحويين: ٣٥٨، شرح الأشموني: ٢/٢١٦ .

[5] نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١٥١ .

[6] ينظر: الإنصاف: ١/٣٤٧-٣٤٩، الخلاف بين النحويين: ٢٥٦، شرح الأشموني ٣/٦٩ .

[7] المرجع السابق: ١/٣٤٨.

[8] البيت من بحر الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤، وخزانة الأدب: ٢/٣٢٩، وشرح المفصل: ٢/٢٠ .

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

وقول الشاعر [١]:

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب

واحتج المانعون بأن ما ورد من السماع في الشعر إنما هو من الضرورة الشعرية، وأن من شروط الترخيم أن يكون الاسم منادى، مفردا، معرفة، زائدًا على ثلاثة أحرف[٢].

نص المهلبي على عدم جواز ترخيم المضاف، و ما أراه هو منع ترخيم المضاف .

– مسألة ترخيم الاسم الثلاثي:

قال المهلبي: "و إن كان متحرك الأوسط كعمر و أسد فأهل الكوفة يرخمونه و أهل البصرة لا يرخمونه"[٣].

اختلف النحويون في ترخيم الاسم الثلاثي متحرك الوسط على قولين :

القول الأول: جواز ترخيم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركا وذلك نحو قولك في عُنُق (يا عُنُ)، وفي حجر (يا حَجَ)، وهو قول الكوفيين [٤].

القول الثاني: منع ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف مطلقا، وهو قول البصريين، [٥].

واحتج الكوفيون بأن في الأسماء ما يضاهيه نحو يدٍ و دمٍ فالأصل في يدٍ يدىٌ وفي دم دمو[٦].

و احتج البصريون بأن الترخيم إنما هو في الأسماء إذا كثرت حروفه طلبا للتخفيف والثلاثي في غاية الخفة، ولايحتمل الحذف[٧].

و الذي يظهر من كلام المهلبي أنه يرى منع ترخيم الثلاثي، ولو كان متحرك الوسط؛ لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف. وما أميل إليه منع ترخيم الثلاثي مطلقا .

– مسألة حاشا في الاستثناء فعل أو حرف:

قال المهلبي: "و أما "حاشى" فتقول فيها :قام القوم حاشى زيد و المبرد يجيز النصب بعدها ويرى أنها فعل وسيبويه لا يرى ذلك " [١].

---

[١] البيت من بحر الطويل، مجهول القائل، خزانة الأدب: ٣٧٧/١، وشرح الكافية: ١٣٦١/١ .

[٢] ينظر: الإنصاف: ٣٤٨/١، أوضح المسالك :٥٥/٤.

[٣] نظم الفرائد وحصر الشرائد ١٥٣-١٥٤.

[٤] ينظر: الإنصاف ٣٥٦، أوضح المسالك ٥٥/٤ .

[٥] المرجع السابق: ٣٥٦.

[٦] المرجع السابق: ٣٥٦.

[٧] المرجع السابق : ٣٥٦.

اختلف النحويون في حاشا بين الفعلية و الحرفية على أقوال :

القول الأول : أنها حرف، وهو قول أكثر البصريين [٢].

القول الثاني : أنها فعل، وهو قول الكوفيين [٣].

القول الثالث : أنها فعل لا فاعل له وهو قول الفراء [٤] [٥] .

القول الرابع : أنها فعل وحرف، وهو قول المبرد [٦] [٧].

أشار المهلبي في شرحه إلى خلاف النحاة في حاشا، والذي يظهر لي أنه يرى حرفية حاشا إذ إنه بعد أن ذكر رأي سيبويه قال: "ويستدل على أنها لو كانت فعلا لدخلت عليها ما المصدرية كأختيها خلا وعدا. فكنت تقول : قام القوم ما حاشا زيدًا ، وهذا لم يسمع " [٨].

وما أراه هو أن حاشا حرف.

– مسألة مد المقصور:

قال المهلبي: "وأما قولي :"وقد قيل ضده " أردت مد المقصور وهو جائز عند الكوفيين" [٩].

اختلف النحاة في مد المقصور في الشعر على قولين :

القول الأول: جواز مد المقصور في ضرورة الشعر، وهو قول الكوفيين، ووافقهم الأخفش [١٠].

القول الثاني: منع مد المقصور، وهو قول البصريين [١]؛ لأن التخفيف من الشيء هو الحذف منه وليس كالزيادة عليه .

---

[١] نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١٨٢ .

[٢] شرح الأشموني: ٥٢٥/١

[٣] ينظر الإنصاف: ٥٢٧/٢ .

[٤] الفراء: هو يحيى بن زياد بن عبدالله أبو زكرياء الفراء، أخذ عن الكسائي، وله معاني القرآن، ت ٢٠٧هـ ينظر: إنباه الرواة: ٧/٤، بغية الوعاة: ٣٣٣/٢

[٥] شرح الأشموني: ٥٧٨/١

[٦] المبرد: هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، أخذ عن الجرمي والمازني، له المقتضب، والكامل، ت٢٨٥هـ. ينظر: البلغة٢٨٦، معجم الأدباء٧٥٧/٢.

[٧] الإنصاف: ٥٢٧/٢.

[٨] نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١٨٢ .

[٩] نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١٨٨ .

[١٠] ينظر الإنصاف: ٧٤٥/٢، الخلاف بين النحويين: ٢٨٧ .

ذكر المهلبي مد المقصور ونسبه إلى الكوفيين ووافقهم عليه .

وما أراه هو جواز مد المقصور؛ لأنه من من قبيل الضرورة الشعرية .

– مسألة صرف أفعل التفضيل:

قال المهلبي :"وقسم فيه خلاف : وهو أفعل من كذا، فأما البصريون يجيزون صرفه، والكوفيون يمنعون منه للزوم من له " [٢].

اختلف النحاة في صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر على قولين :

القول الأول : منع جواز صرف (أفعل مِنْ) في ضرورة الشعر لقوة اتصال (مِنْ) بأفعل [٣].

القول الثاني : جواز صرف أفعل من في ضرورة الشعر؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، فإذا اضطر الشاعر جاز له أن يعيد الاسم إلى أصله [٤] .

وما يراه المهلبي في هذه المسألة هو رأي البصريين، وما أميل إليه هو رأي البصريين لضرورة الشعر .

– مسألة منع صرف ما ينصرف:

قال المهلبي :"و أما قولي :"وترك الصرف قد قيل في الاسم " فأردت ترك صرف ما لا ينصرف كزيد وجعفر وفيه أيضا خلاف أكثر البصريين لا يجيزونه وأهل الكوفة يجيزونه"[٥].

اختلف النحاة في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر على قولين :

القول الأول: جواز منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وهو قول الكوفيين، ووافقهم الأخفش، وأبو علي الفارسي[٦] [٧].

---

[١] ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢١٦ .

[٢] نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١٩٠.

[٣] ينظر الانصاف: ٤٨٨/٢، الخلاف بين النحويين: ٢٧٣.

[٤] المرجع السابق: ٤٨٨/٢.

[٥] نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ١٩٠ .

[٦] أبو علي الفارسي: هو الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، ولد سنة ٢٨٨هـ، اتصل بسيف الدولة، أخذ عن الزجاج، ومن أشهر تلاميذه ابن جني، له التعليقة، والإيضاح، والتكملة، ت ٣٧٧هـ.

ينظر: معجم الأدباء: ٨١١/٢.

[٧] ينظر الإنصاف: ٤٩٣/٢، الخلاف بين النحويين: ٢٧٣ .

القول الثاني :عدم جواز منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر واستدل الكوفيون بكثرة ما ورد في الشعر، ومنها: قول الشاعر [1]:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائرة الثغور غرور

فترك صرف شبيب وهو منصرف .

والذي يراه المهلبي في هذه المسألة هو قول الكوفيين، وهو ما أميل إليه؛ لكثرة اضطرار الشعراء إليه.

[1] البيت من بحر الكامل، للأخطل، شرح التصريح٢/٢٢٨، شرح الأشموني: ٣/١٧٦.

الخاتمة:

تمت بحمد الله دراسة أهم مسائل الخلاف النحوية والصرفية، في كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد، لمهذب الدين المهلبي، وجاءت أبرز النتائج كما يلي:

١-يعد كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد من متون النحو الجديرة بالحفظ والدراسة.

٢- اقتصر المهلبي في نظمه على أهم أبواب النحو ومسائله.

٣- اعتنى المهلبي في شرحه بالاستشهاد بالقرآن الكريم.

٤- اهتم المهلبي بالاستشهاد بالشعر حتى إن عدد ما استشهد به من الأبيات الشعرية فاق عدد أبيات منظومته.

٥- يرجح المهلبي من الأقوال ما يراه أقرب إلى النقل أو العقل.

٦- يختصر المهلبي في إيراد الخلاف في المسائل.

وفي نهاية البحث أوصي بأن يدرس الباحثون خاصة في الدراسات العليا كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد دراسة متعمقة متأنية؛ لما يحوي من فوائد، ولأنه لم يدرس من قبل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

-أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تحقيق: طه المزيني، ومحمد خفاجي.
-إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤٢٤هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت. ط ١٤١٩هـ.
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا.
-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، دار سعد الدين، ط ١، ١٤٢١هـ.
- الخلاف بين النحويين، دراسة-تحليل-تقويم،الطويل،المكتبة الفيصلية، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ.
- مايجوز للشاعر في الضرورة، القيرواني، تحقيق: د/ رمضان عبدالتواب، ود/صلاح الهادي، دار العروبة- الكويت.
- معجم الأدباء، الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عضيمة، لجنة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد، المهلبي، تحقيق: د/ عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤٢١هـ.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، البغدددي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.